

التاريخ... ما هو؟

« إذا أراد العالم أن يكون مؤرخاً ،

فليه أت يكون رجل اجتماع ... »

للأستاذ فواد عوض واصف

[بقية ما نشر في العدد الماضي]

السوربون^(١) وجوستاف لوبون^(٢) Le Bon. « ستيوبوس يقسم
الأجناس البشرية إلى ثلاثة أقسام الأبيض والأسود والأصفر
ويقول إن الجنس الأسود لم ينتج أي حضارة في حين أن الجنس
الأبيض أبو الحضارة .

والواقع أن النظرية الفسيولوجية أبعد ما تكون عن النظريات
العلمية رغم ادعاء أصحابها^(٣) وفي أغلب الأحيان تقوم على زعات
قومية تعصبية .

تلك هي أهم النظريات العلمية التي تناولت تفسير الوقائع
التاريخية بوجهات نظرها المختلفة ، وقد تبين لنا بوضوح وجلاء
أنها أبعد ما تكون عن طبيعة التاريخ نفسه ، ولذلك لم نل
نظرية منها من وجوه النقد وأثبتت كل نظرية قصورها عن تفسير
التاريخ ووقائمه وأحداثه . وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل
القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة زعم أنصارها أن دراسة
العلمية في التاريخ يمكن أن تخضع لمنهج علمي دقيق يجمع بين
طائفة من النظريات السابقة ويمقتضاها يكون موقف المؤرخ
من تفسير الوقائع التاريخية كوقوف عالم الطبيعة من تفسير لوقائع
الطبيعية^(٤) ولقد عرفت هذه المدرسة بالمدرسة النهجية الحديثة .
وقواعد المدرسة النهجية حتى أيامنا هذه هي رائد المؤرخين
في أبحاثهم عن علل الوقائع التاريخية ، ومعظم الكتب التاريخية
التي تدرس في المدارس والجامعات موضوعة حسب قواعد هذه
المدرسة .

ولكن أحدث الدراسات العلمية قد نينت في قواعد المدرسة
النهجية أمرين :

- ١ - اعتبارها العلمية التاريخية كعلمية علمية .
 - ٢ - قصورها عن إعطاء تفسيرات صحيحة للعلل التاريخية .
- أولاً : العلمية التاريخية تختلف تمام الاختلاف عن العلمية العلمية

(١) راجع كتابه « introduction to the Study of History »

(٢) راجع كتابه « new history and Social studies : Barnes »

(٣) مقدمة كتاب : « introduction to the Study of History : Langlois »

(٤) Bulletin de la Société Française de Philosophie ; (٤)

Sesnde mai 1906.

وقد ظهر تأثر التاريخ بهذه النظرية في عدة كتب لمشاهير
المؤرخين ، فمند كوجنوزوفسكي الروسي ارتفاع درجة الكثافة
في سكان أمة ما يرجع إلى نشاط النزعة الجنسية والعكس
بالعكس^(١) . وهكذا ترد العلمية في الأحداث التاريخية إلى هذه
النزائر والذواضع . وفي حين ترد نظرية التقليد الأحداث التاريخية
إلى النفس الواعية Consciente تردا نظرية الذواضع إلى النفس
غير الواعية inconsciente .

غير أن نظرية الذواضع هذه لا تلقى كبير تأييد من الأوساط .
قد انتعى علماء الأحياء وعلماء النفس إلى نظرية علمية جديدة
تعارض نظرية الذواضع كل المعارضة ونعنى بها « نظرية مرونة
الإنسان — The Theory of human plasticity » . وتبعاً
لهذه النظرية الجديدة ، الحياة الروحية والعقلية هي المسيطرة على
النزائر والذواضع وهي الموجهة لها . وقدماً قال ابن باجة في
رسائله « تدير التوحد » إن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات بقوة
فكرية من شأنها أن تخضع النفس البهيمية لأوامرها فلا تساندها
« والواقع أن اتجاه العلم الحديث في أيامنا يرفض كل الرفض نظريات
من شأنها أن تجعل الإنسان عبداً لعامل فسيولوجي أو عامل طبيعي

٢ - النظرية الفسيولوجية : زعم هذه النظرية وجود
اختلافات وراثية بين الأجناس المختلفة ؛ فكل جنس يولد مزوداً
بصفات وراثية خاصة به تتحدد الأحداث التاريخية تبعاً لها . وأهم
من قال من بهذه النظرية ستيوبوس ch Segtobos من جامعة

(١) محاضرات علم الاجتماع للغة الثانية قسم الفلسفة بجامعة فؤاد الأول

والأمثلة على أخطاء المنهجية عديدة وهي من ذلك النوع من الأحكام التصفية البعيدة كل البعد عن روح البحث العلمي ...

رأينا إذا إخفاق المدرسة المنهجية في أبحاثها عن الملل التاريخية . وقد رأينا من قبل إخفاق النظريات الشائعة المختلفة في توجيه الأبحاث التاريخية . ذلك لأن هذه النظريات المختلفة قد بحثت في التاريخ قبل أن تبحث عن طبيعة التاريخ ... بحثت في الوقائع قبل أن تبحث في طبيعة الوقائع ، ومن هنا كان إخفاق المؤرخين وإخفاق أبحاثهم .

ولو أن المؤرخ عني بالبحث عن طبيعة التاريخ قبل البحث في وقائعه ، لوجد أنه الإنسان : هذا الكائن الاجتماعي .

أجل ، إن الحياة الاجتماعية هي وحدها القادرة على تفسير الأحداث التاريخية وهي علة هذه الأحداث . ويرجع تنبه المؤرخين إلى هذه الحقيقة إلى السنوات الأخيرة فقط ، فقد نشر الأستاذ جيدجز الأمريكي في سنة ١٩٠٣ رسالة عنوانها : « خطيرة في العملية الاجتماعية » رد فيها التاريخ كله إلى مجال علم الاجتماع . وقد قال في هذه الرسالة : « إنه إذا كانت الصفات الفردية والخاصة للوقائع التاريخية - وهي المحددة بزمان ومكان - لا تتكرر بل تحدث مرة واحدة وإلى الأبد ، فإن هنالك أطرافاً في بعض العناصر التاريخية العامة . ولما كان العلم يعين بالاطراد والتكرار لأنه لا يستطيع أن يدرس ظاهرة لا تتكرر ، فكذلك التاريخ إذا أراد أن يكون علماً بالمعنى الصحيح فلا بد له من دراسة العناصر العامة المطردة في الوقائع التاريخية وبعبارة أخرى : إذا أراد العالم أن يكون مؤرخاً فليعلم أن يكون رجل اجتماع » (١) .

ولئن كان بعض المؤرخين المنهجيين يدافعون عن نظرتهم التقليدية بقولهم : « إن التاريخ علم لا يستطيع أن يتجنب الاتجاه الزماني وإن الطابع المميز للمعرفة التاريخية هو اتصالها الأساسي بالزمن ، وعلم الاجتماع كسائر العلوم الطبيعية يدرس الوقائع خارج الزمن فلا يمكن رد التاريخ إلى علم الاجتماع » (٢) فمن السهل أن ترد على زعم هؤلاء المنهجيين بقولنا : « إن هذه الحقائق الجزئية

فالتاريخ يتكون من وقائع تحدث مرة واحدة وإلى الأبد ، في حين أن العلوم الطبيعية تتكون من وقائع تتكرر باستمرار . والقاعدة الأساسية في العلوم الطبيعية أن نفس العلة تنتج نفس الملول :

١ + ١ يعطينا دائماً ٢ . أما في التاريخ فنفس العلة لا تتكرر أبداً . فالتحلاف بين العلية التاريخية واللية العلمية ، خلاف ينشأ عن طبيعة العلمين المختلفين (١) .

ثانياً : إذا كانت المدرسة المنهجية تدعى أنها تعطى تفسيرات صحيحة للوقائع التاريخية لا تقبل النقد ، فإن البحث الدقيق في كتب المنهجية يكشف عن أخطاء كبيرة وعديدة .

ففي كتاب « التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة » لسينيوس أحد أعلام المدرسة المنهجية ، من الأخطاء ما يجعل المؤرخ الحق يرفض قواعد هذه المدرسة في البحث التاريخي .

ففي صفحة ٢٥٨ من هذا الكتاب يقول سينيوس : « إن جريمة الزنى التي ارتكبها بارنيل مع السيدة أوشيمه كانت علة لتدخل الطائفة الأرلندية وضعف مركزها في مجلس النواب » . هذا التعليل خطأ ، جريمة الزنى في كثير من المجتمعات لا تحدث ذلك الأثر العظيم الذي أحدثته جريمة بارنيل مع السيدة أوشيمه ، وإنما التعليل الصحيح يرد إلى الاتجاه الجلي ضد هذه الجريمة ، هذا الاتجاه هو الذي يفسر الأثر الذي أحدثه بارنيل بجريمته (٢) .

وفي صفحة ٣٣ من نفس هذا الكتاب يقول المؤلف : « الثورة الفرنسية بما أثارته من الخوف والفرع في الطبقات صاحبة الامتيازات ، قد حالت بينها وبين القيام بأى إصلاح خلال ثلاثين عاماً ... » والعلامة سيميان يكشف لنا عن هذا الحكم التمسقي ، فالدراسة الحقيقية للظروف المحيطة بالطبقات صاحبة الامتيازات تجعلنا نتحقق من علل أخرى لعل أهمها أهمية الخوف والفرع . وفي مكان آخر من نفس هذا الكتاب : « إن قيام الصناعات الكبيرة قد ضاعف في عدد العمال ، وكان نتيجة ذلك أن ازدادت الشقة بعمق بين طبقة الأغنياء والفقراء ... » فهذا التعليل لا يرمز إلى الحقيقة بحال من الأحوال (٣) .

The new History and Social Sciences ; Barnes (١)

P. 333 - 334.

Reason in Politics : K. B. Smellie P. 175 (٢)

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

سنة ١٨٧٣ هو علة ازدياد نسبة الانتحار ، كان قد درس ظاهرة الانتحار وقوانينها الاجتماعية العامة ، وأبعد نفسه قليلاً عن حادث فينا الخاص ، لوجد تفسيراً آخر لازدياد نسبة الانتحار عامة وليس في حادث فينا الخاص فقط . وهذا التفسير نجده في قانون الانتحار الذي استخلصه العلامة دركيم من دراسته لهذه الظاهرة^(١) . وقد ربط به عدة قوانين أخرى . وخلاصة هذا أننا في حالة التاريخ لا نجدنا البحث عن الوقائع إلا بقدر ارتباطها بقوانين عامة .

وقد تقدم العلامة سيميان في سنة ١٩٠٦ إلى الجمعية الفلسفية الفرنسية برسائلته الشهيرة : « التلية في التاريخ » أوضح فيها اتجاه التاريخ الحديث نحو علم الاجتماع . وقد عدت رسائله ثورة في الأبحاث التاريخية وأشاد بها كثيرون من علماء فرنسا في ذلك الحين من أمثال : لاكب وبوخ ولا لاند .

ولقد أراد العلامة سيميان برسائلته تلك أن يتقدم بمنهج نظري وعمل في الوقت نفسه . فوضع للأبحاث التاريخية عن الملل أربعة قواعد شكلية تكون بمثابة منهج تطبيقي للتورخ الحديث . وقد أراد بهذه القضايا الشكلية أن يجعل من التاريخ فرعاً من فروع علم الاجتماع ؛ فهو يرى أن العلمين يتفقان كل الاتفاق في موضوعهما وطبيعتهما ... ولا بد لنا من أن نعرض لهذه القضايا لأنها المنهج الاجتماعي في الأبحاث التاريخية .

القضية الأولى : « يجب تفسير الواقعة التاريخية في حدود عامة » . أعنى أن نربط الواقعة الجزئية بقانون عام يفسرها ؛ فمثلاً في وصفنا لبناء معبد ديني ، يجب أن نربط وصفنا هذا بقانون عام يفسر التطور الديني الذي انتهى إلى بناء هذا المعبد ...

القضية الثانية : هي تأكيد التفرقة بين الملل والوسائط ونصاغ هكذا : « من بين الأسباب المختلفة لظاهرة تاريخية ، نعتبره علة ذلك السبب الذي يكون مرتبطاً بالظاهرة التاريخية بواسطة الرابطة الأكثر عمومية » . والواقع أن الخلط بين الملل والوسائط شائع في التاريخ إلى أبعد حد فلا يجب أن نعتبر قولتير وروسو ومونتسكيو عللاً مباشرة لثورة الفرنسية بما أذاعوه من

التي يستنون كل العناية بالكشف عنها تظل غامضة وتافهة إن لم ترتبط بقانون معين يوضحها ويحاو قيمتها^(٢) . ومن المجيب حقاً أن أكثر ما يعنى به التورخ حتى أيامنا هذه في أبحاثه عن بعض المؤسسات كالعابد الدينية مثلاً ، هو وصف هذه العابد بأحبابها وهيئاتها ووصف من أمر بإقامتها ... إلخ دون أن يعنى أقل عناية بالكشف عن القوانين التي يرتبط بها تطور العابد الدينية والتي وحدها يمكن أن تفسر لنا علة قيام هذه العابد أو تلك في هذا العصر أو ذاك^(٣) . نحن لا ننكر أن البحث في الوقائع الجزئية في التاريخ على جانب عظيم من القيمة العلمية ، ولكننا ننكر كل الإنكار أن هذا البحث وحده يمكن أن يقدم لنا تفسيرات هذه الوقائع الجزئية . فلا بد من أن يلجأ التورخ إلى الصفات العامة في الوقائع التاريخية ويستخلص منها القوانين التي يمكنها أن تفسر الوقائع التاريخية ، والتي يمكننا على أساسها أن نجعل من التاريخ علماً . فلا بد أن يلجأ التورخ إلى القوانين الاجتماعية وهي العناصر العامة المطردة في الوقائع التاريخية ؛ وبهذا يستطيع أن يقدم لنا حقائق علمية .

ولنفترض أن أماننا مؤرخاً يبحث عن تاريخ الأزمات الاقتصادية ويقف في بحثه عند أزمة فينا سنة ١٨٧٣ والتي بلغت نهايتها العظمى سنة ١٨٧٤ ، فيسترعى التفات التورخ في وصفه لهذه الأزمة ازدياد نسبة الانتحار وارتفاع عدد المنتحرين ارتفاعاً كبيراً ، ولنفترض أن هذا التورخ من المدرسة التهجية فإن التليل الوحيد الذي سيعمل به ازدياد نسبة الانتحار في إبان أزمة فينا هو الفقر والجوع . ولا يكون التورخ قد قدم لنا في هذه الحالة إلا أوصافاً أبعد ما تكون عن الصحة وعن الطابع العلمي . ذلك لأن الواقع كما يقول العلامة دركيم في كتابه عن الانتحار^(٤) هو أن الأزمات الاقتصادية كثيراً ما تنتج تأثيراً عكسياً في نسبة الانتحار كما هو مشاهد في إيرلندا مثلاً ، فعلى الرغم من هذه الأزمات الاقتصادية التي سانها الفلاح الإيرلندي فإنه قلما يقدم على الانتحار . ولو أن هذا التورخ الذي قرر أن الفقر الذي أحدثته أزمة فينا

(١) Bulletin de la Société Française ... Seance 31 mai 1206

(٢) Ibid

(٣) راجع كتابه Le Suicide : Emile Durkheim

(٤) وراجع أيضاً : L'année Sociologique I P. 397 : Durkheim.